

دور السياحة والاقتصاد السياحي في التنمية المستدامة

The role of Tourism and Tourism Economy in Sustainable development

الامين بلقاضي^{1*}، عويشة مسيلتي²¹ مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر،
belkadi.elamine@cu-tipaza.dz² المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، Chouchou11983@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/17، تاريخ القبول: 2021/10/19، تاريخ النشر: 2021/12/22

الملخص: تعد السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للعديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث أُنما عرفت عدة تطورات أصبحت من خلالها تحتل مكانة مرموقة ومهمة في المجال الاقتصادي، أي أصبحت تعد من القطاعات الاستراتيجية الأساسية في الدول المتقدمة، هذا ما جعلها صناعة قائمة بذاتها فهي تحتوي على مدخلات ومخرجات خاصة بها. فمردودها المادي متميز عن مردودات المرافق الانتاجية الاخرى، إذ هو متفرع ومتشعب تستفيد منه مختلف الانشطة سواء اقتصادية أو اجتماعية، سياسية، ثقافية. فبذلك تعتبر السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل الاقتصادي الوطني للعديد من الدول، فتمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمائية ذات التأثير الكبير على ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع النقد الأجنبي من خلال جلب العملة الصعبة. ومن أجل تحقيق أهدافها نجد أن السياحة في أي دولة تعتمد على مقومات مهمة كالمقومات المادية، الطبيعية، التاريخية، الأثرية التي تساعدها في عملية استقطاب السياح وزيادة حجم الطلب السياحي. وبهذا نصل في الأخير إلى القول أن كل الدول تطمح من خلال هذا القطاع الى تحقيق اقتصاد سياحي يساعد على الدفع بعجلة التنمية السياحية وقادر للوصول إلى ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تسعى بواسطتها الى النمو والازدهار.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السائح، الاقتصاد السياحي، التنمية السياحية، التنمية المستدامة.

Abstract : Tourism is one of the vital economic fields for many developed countries, as it knew several developments occupies through them a prominent and important place in the economic fields, it has become one of the basic strategic sectors in developed countries, thus it has made it up a stand-alone industry, because it contains its own entrances and exits. And it's financial returns are distinct from those of other productive facilities, and it branched which various activities benefit from it, whether economic or social, political, cultural, which it considered one of the most important sources of national economic income for many countries, it represent one of the important components of service exports with a significant impact on the balance of payments, it is also one of the activities that contribute effectively to increasing the gross domestic product, and raise foreign exchange by bringing the difficult currency. And in order to achieve its objectives, we find that tourism in any country depends on important rectifiers, such as material, natural, historical, and archaeological rectifiers which helps it in the process of attracting tourists and increasing the volume of tourist demand. And by this we arrive at the end to say that all the countries that aspire through this sector to a tourist economy that helps pushing the wheel of tourism development, and able to reach what is called sustainable development through which it seeks growth and prosperity.

Keywords: Tourism, Tourist, Tourism economy, Tourism development, Sustainable development.

تمهيد:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المهمة في الالفية الثالثة، حيث يؤثر على اقتصاديات الدول المصدرة للسياحة والمستقبلية لهم كما أن السياحة صنفت ضمن الصناعات الحديثة التي ظلت تحظى باهتمامات العديد من الدول نظرا لما تلعبه من دورا هام في اقتصادياتها، إذ أصبحت من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحالي فتحوّلت الى صناعة القرن الواحد والعشرين بفضل التطور السريع الذي عرفته بعد الثورة الصناعية، وبالتالي هذا ما جعلها ترتبط بالتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بعد أن كانت علما مجردا يدرس في الجامعات والمعاهد، وتعتبر السياحة عنصرا مهما للنشاط الاقتصادي، إذ نجد أن المنظمات العالمية كالبنك الدولي ومنظمة اليونسكو اهتمت كثيرا بالسياحة، مما جعلها تعتبرها كعامل أساسي للتقرب بين الثقافات فتحقق بواسطتها التنمية المستدامة التي تسعى من خلالها الى تطوير في كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي الثقافي. باعتبارها مطلبا مهما لحفز الاستثمار وكيفية الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية لأن سياستها لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، وإنما تؤخذ في نظرها كل احتياجات السكان المظفين عامة والذين يعملون في الحقل السياحي خاصة، وهذا كله بهدف الوصول الى ما يسمى بالسياحة البديلة وتحقيق التوافق والتواصل السياحي، وبالتالي هذا ما يدفعنا الى التساؤل الآتي:

- ما هو دور السياحة في تعزيز الاقتصاد السياحي وتحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل اعتمدنا على بناء المحاور الآتية:

1- ماهية السياحة ودورها الاقتصادي والاجتماعي الثقافي.

2- مدلولات الاقتصاد السياحي.

3- التنمية المستدامة وعلاقتها بقطاع السياحة.

أولا: المفاهيم الأساسية.

1- السياحة:

تعرف على أنها: "التنقل والحركة التي اعتاد عليها الانسان من مكان الى آخر بغرض الكسب أولا ثم الاستمتاع والاستجمام ومع التطور والتقدم الذي شهدته معظم الدول أدى ذلك الى تغيير في عملية الانتقال وأخذت ظاهرة السباحة أبعادا هي مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة لسفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة دائمة وترتبط بعمل مأجور".^أ

وتعرف السياحة حسب قاموس (la rousse) الفرنسي: "هي عملية السفر قصد الترفيه عن النفس".^ب

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي الذي انعقد في روما سنة 1963 على أنها: "ظاهرة اجتماعية وانسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان اقامته الدائمة الى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهرا بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية... الخ".^ج

فمن خلال ما سبق يمكن القول أن السياحة هي نشاط انساني وسيكولوجي للسائح يتضمن التفضيل وما يجول بالنفس بين التنقل والإسفار لفترة زمنية تتطلب الترويح عن النفس داخل الاقليم أو خارجه مع ضرورة حمايته خلال تلك الفترة القصيرة، شريطة أن يكون قادرا على تحمل تبعات اقامته.

2- السائح:

عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين بروما سنة 1963 السائح على أنه: "أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي إعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها".^{iv}

كما عرف المجلس الاقتصادي التابع لهيأة الأمم المتحدة السائح على أنه: "كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد خلال فترة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام".^v

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن السائح هو ذلك الشخص الذي يخرج من موطنه الاعتيادي أو مقر إقامته منعها الى موطن آخر أو منطقة أخرى سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو أو لفترة زمنية محددة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة ولا تكون أهدافه متجهة الى تحقيق الربح والكسب المادي وإنما للترويج عن النفس، ولأسباب عائلية أو صحية أو لحضور اجتماعات وكل من يرغب في التوطن أو العمل فلا يعد سائحا، وكل من يمكن في منطقة مأقل من 24 ساعة يعتبر متنزها أو مسافر الرحلة السريعة.

3- الاقتصاد السياحي:

وهو يعني: "العناية بخدمات وقت الفراغ ومنشآته والسلع اللازمة به، ويهتم بتوفيرها لتلبية الطلب المحلي عليها من المواطنين إضافة الى توفيرها للأجانب من السياح".^{vi}

كما نجد أن الاقتصاد السياحي يشمل أيضا: "عاملي الدخل والادخار الذي يؤثر بشكل فعال في النشاط السياحي من خلال الطلب والعرض السياحي، فيتوقف بشكل مباشر على مدى التطور الذي وصلت إليه السياحة في المجال الاقتصادي، وهذه الحقيقة يمكن ملاحظتها في الواقع العملي، إذ نجد في فترات الكساد الاقتصادي يتراجع نشاط السياحة، وفي فترات الرخاء تنعش السياحة".^{vii}

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الاقتصاد السياحي يتمثل في عامل الدخل الذي يعتبر المحدد الرئيسي للطلب السياحي وما تنعكس الإمكانات المادية على جانب الطلب السياحي، فبقدر ما تنعكس الامكانيات المادية على جانب الطلب السياحي فهو يؤثر أيضا في جانب العرض السياحي، فتطور العرض السياحي والاستثمار السياحي يتوقف على حجم الادخار، وبهذا نجد أن الاقتصاد السياحي يتمثل في سياسة بناء مختلف المنشآت السياحية من أماكن إيواء وأماكن تقديم الطعام والشرب والمنشآت التكميلية الأخرى، مثل مشاريع البنية التحتية والمنشآت التي تمد قطاع السياحة بعناصر الإنتاج وكل ما يسخر لخدمة السياح.

4- التنمية:

تعرف على أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المجتمع، وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو " ^{viii} كما تعرف أيضا على أنها "هي التي حدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل وصالح الطبقة الفقيرة من نوعية الحياة وتغيير هيكل الانتاج"^{ix}

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص مفهوم التنمية في اعتبارها على أنها عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وتسيير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة الأمر الذي يتطلب عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في إعادة بناء كامل ومتوازن.

5- التنمية السياحية:

"هي مختلف البرامج التي يهدف الى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الانتاجية في القطاع السياحي، وبهذا فهي عملية مركبة متشعبة متصلة ببعضها البعض ومتداخلة فيما بينها، تقوم على محاولة علمية تطبيقية للوصول الى الاستغلال الامثل لعناصر الانتاج الأولية، من إطار طبيعي وحضاري أو المرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي ويربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برنامج التنمية".^x

"كما تأخذ التنمية السياحية طابع التصنيع المتكامل والذي يعني تشيد وإقامة مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين".^{xi}

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن التنمية السياحية تتمثل في تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في المواد السياحية للدولة، ويتحقق ذلك من خلال دعم القدرة التنافسية للصناعة السياحية برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها سياسات التسويق الخارجية الكفؤة.

6- التنمية المستدامة:

عرفها (ويليامروكر هاوس - W.Ruckelhaws) هي على أنها: "تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة"^{xii}

كما عرفت على أنها: "مختلف البرامج التي تهدف الى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد وتعميق وترشيد الإنتاجية"^{xiii} وهي تعني أيضا: "إحداث تغييرات في جميع المجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب، بهدف القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية".^{xiv}

ومن خلال ما ذكر سابقا يمكن القول على أن التنمية المستدامة هي مختلف الخطط والبرامج التي تهدف من خلالها الى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في مختلف الموارد، بهدف توفير كل خدمات الإشباع في مختلف الميادين، والوصول الى اقتصاد مستقر وقابل للاستمرار في جميع الظروف.

ثانيا: ماهية السياحة ودورها الاقتصادي والاجتماعي الثقافي.

لقد عرفت ظاهرة السفر منذ القدم فبعد ما كانت بسيطة وبدائية في مظاهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها تطورت لتصبح اليوم نشاطا له أسسه ومبادئه خاصة بعد التقدم التكنولوجي في مجال النقل والاتصال، وتحسين ظروف العمل وارتفاع مستوى التعليم والثقافة، وبالتالي هذا ما جعلها تنال اهتماما خاصا من طرف الباحثين خاصة وأنها أصبحت تشكل قاطرة للتنمية باعتبارها عامل من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظرا لأهميته البالغة لهذا النشاط سوف نتطرق الى نشأة السياحة وتطورها التاريخي الى جانب أهميتها والعوامل المؤثرة فيها.

1- تاريخ نشأة السياحة: لقد تطورت مفهوم السياحة مع تطور المجتمعات وسوف نتعرض بصورة مختصرة الى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

* **مرحلة العصور القديمة:** إن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا لحياة أفضل حين لم تكن هناك منظمات، وجهات رسمية توفر له احتياجاتها الضرورية فكان عليه أن يسعى الى توفيرها بنفسه دون وجود قوانين أو أعراف تحد وتحكم تصرفاته والتزاماته.^{xv} فبدأت هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين والفراعنة في الألف الخامس قبل الميلاد وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع من خصائص هذه المرحلة هي:

- ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصدر الحضارة الرومانية في الرومان.
- ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات خاصة السفن الشراعية.
- أما عن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت تركز على: - تحقيق الفائدة وحب الاستطلاع وكذا الدافع الديني.
- **تحقيق الفائدة:** نعي بما خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة والتي تكون أحيانا متجاورة وقد تكون أحيانا متجاورة وتكون بعيدة، ولقد أنشأ اليونانيون في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت كارثهم مع الشعوب المجاورة، كما كانت هناك رحلات يقوم بها أهل قريش قبل الإسلام بقصد التجارة بين بلدهم وبلاد الشام واليمن كما ورد في القرآن الكريم "إيلاف، قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف... الخ" ^{xvi} سورة قريش.
- **حب الاستطلاع:** أدى الدافع لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب الى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها مثل رحلة **هيرودوت** المؤلف الافريقي الذي كان من أوائل الرواد في العصور القديمة.
- **الدافع الديني:** دفع هذا الشعور الأفراد الى القيام برحلات بعيدة لغرض زيادة الأماكن المقدسة مثل الصين يعبدون "البوذا" فكأنو يقطعون آلاف الكيلومترات من أجل ذلك، كما كان يقوم العرب بزيارة مكة لغرض العبادة والتجارة وهو ما يطلق عليها بالسياحة الدينية. ^{xvii}
- * **مرحلة العصور الوسطى:** تبدأ هذه المرحلة بسقوط الإمبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس عشر وهي آخر الإمبراطوريات التي نشأت في العصور القديمة، وقد كانت مركز الإشعاع الفكري والحضاري والتجاري وكان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الاسفار عبر العالم فكان اتجاه السياحة في تلك العصور الى التجارة، الحج، رحلات الدراسة، حيث أنفرد العرب من الفترة الممتدة للقرن الرابع عشر والثامن عشر على تطوير مبادئ السياحة ووضع الأسس الأوائل التي كانت فيها البلاد الإسلامية أكثر تقدما من أوروبا وبغداد وقرطبة التي تعد أنداك من أكثر المدن ثراء من حيث التجارة. ومركز الحياة الثقافية والمضاربة، وقد انطلقت رحلات العرب وهم يجوبون حول العالم ومن أشهرهم ابن بطوطة، ابن جبيرا، البربروني... الخ، وأخذت السياحة الدينية أبعادا جديدة في العصور الوسطى، حيث كان الحجاج على اختلاف أديانهم يقومون بحالاتهم الدينية الى أماكن المقدسة و كثيرا منهم كتبوا أوصافا لرحلاتهم في نهاية العصور الوسطى، فظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لعرض العلم والتعرف على آراء الغير والأنظمة السياسية الموجودة في الدول الأخرى، هذه الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على الطبقة الأرستقراطية لأن السفر في ذلك الوقت كان يتطلب وقت الفراغ والأموال الفائضة على الحاجة. ^{xviii}
- * **مرحلة العصر الحديث:** بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل استكشافات الجغرافية التي أدت الى زيادة الأسفار، كما أحدثت الثورة الصناعية تغيرات واضحة في وسائل المواصلات وتطويرها مما أدى الى سهولة السفر والتنقل واختصار الوقت وازدادت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ تطوير طائرات الحربية الى مدنية وكذلك السيارات والقطارات ويرى **(دوكلاس بيرس - Pearce Douglas)** أن علم السياحة تطور تطورا ملحوظا بما يتوافق مع حركة السياحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حيث أدى ذلك الى:
- التطورات التكنولوجية التي أدت الى تحسين الطرق ووسائل الإنتاج، مما أدى الى توفير الجهد الإنساني وتحسين ظروف العمل وزيادة أوقات الفراغ والإجازات الممنوحة.
- التقدم وتطور وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وبالتالي تقارب المسافات.
- سهولة تبادل الخبرات وانتشار المعرفة.

- ارتفاع معدلات الدخول للثروات والنظرة للسياحة كضرورة حتمية.

-اهتمام المنظمات والهيئات الدولية والمجتمع الدولي بالسياحة وأهميتها اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا.

وعليه لم يعد سفر اليوم كشأنه بالأمس، كما لم تعد رحلة اليوم مثل رحلة القدامى لأن الثورة التكنولوجية وتقدم وسائل النقل وكثرة عدد المسافرين لم تجعل من المسافرين رحلة بالمعنى التقليدي، حيث تدير المكاتب السياحية وتعلن عن موضوع الرحلة بعدة طرق عن طريق وضع العديد من الصور التي تنقل الحقيقة وتكشف مختلف الأماكن التي تكون كاملة.^{xix}

2- دور السياحة:

* **دور الاقتصادي للسياحة:** تعتبر السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة الى شحنها وتوصيلها الى المستهلك بل إن الزائر يأتي الى موقع الإنتاج فيشتري مجموعة متنوعة من السلع والخدمات في البلد المضيف، وبالتالي هذا في الواقع يولد أنماطا من المنافع والتكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن الى الخارج حتى تصل للمستهلك فيبرز الدور الاقتصادي للسياحة من خلال الآثار الاقتصادية التي تحدثها على متغيرات الاقتصاد الوطني التي نجد من أهمها: التشغيل، ميزان المدفوعات تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، الاستثمار في البنية التحتية.

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة بالدرجة الملموسة في جذب الجزء المهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع تدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بالقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصلت عليها الدولة مقابل منح التأشيرات الدخول والإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة الى الانفاق اليومي للسائح مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة.

وبهذا يظهر الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، فتصبح تمثل المصدر الأول للعملة الأجنبية بحوالي 38% من دول العالم.^{xx}

- **خلق مناصب الشغل:** نجد أن السياحة تستوعب 11% من الإجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وهذا لتداخلها مع كثير من الصناعات، إذ تحصى منظمة السياحة العالمية حوالي 202 مليون عامل في قطاع السياحة، فالتوسع في تنمية هذا القطاع يوفر الكثير من فرص العمل المرتبطة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.^{xxi} فبمجرد إنشاء فندق سياحي يسع لـ: 200 سرير ومطعم ومقهى بـ: 300 مكان أو مقصد يتم بدوره خلق 60 منصب عمل دائم داخل هذه المرافق بهدف القيام بتقديم الخدمات الفندقية والقيام بالصيانة والتسيير والحراسة والإدارة من جهة، ومن جهة أخرى فإن عملية إنجاز فندق بجميع مراحلها يتطلب العديد من الموظفين والباحثين والمختصين وكذلك خبراء العمال البسطاء من أجل الدراسة الأولية لعملية الإنجاز، ثم عملية التهيئة وبعدها عملية التثبيت والتجهيز الداخلي للفندق، وهذا ما يؤدي الى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتوجات القطاعات الأخرى لقطاعي النقل أو الصناعة. وعليه فإن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي، كما تلعب الحرف والهويات دورا هاما في السياحة، حيث تجلب مداخيل معتبرة عن طريق بيع تحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهويات مثل المسرح الغناء الرقص الشعبي فهي وسيلة فعالة تجلب السواح الى البلد السياحي.^{xxii} وبالتالي هذا ما ينتج للعمل السياحي أنواع وهي:

- **العمل المباشر:** وهو يحمل مناصب العمل المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الوكالات السياحية، النقل السياحي التنظيم السياحي... الخ.

- **العمل الغير المباشر:** وهو يحمل مناصب العمل الناتجة من النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو آخر مع قطاع السياحة مثل البناء، التأثيث، هياكل القاعدية... الخ.^{xxiii}

- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة كصناعة تصديرية تساهم في ميزان المدفوعات ، مما يحقق ذلك تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مشروعات السياحة وزيادة الموارد النقل الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين القطاع السياحة والقطاعات الأخرى.^{xxiv}
- نقل تقنيات الحديثة والمتطورة: تعمل الدولة التي ترغب لزيادة مواردها من السياحة على استخدام تكنولوجيا الحديثة والمتطورة فكلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية باستطاعتها أن تزيد من الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي هذا ما يقودها الى تحسين خدمات السياحة وتسهيل وصولها الى الزبون من أجل استهلاكها.
- زيادة الدخل القومي: فالخطة العامة للدولة هي عبارة عن مجموع خطط كل المشاريع الاقتصادية، فزيادة الدخل السياحي يؤدي الى زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة تتحقق من خلال زيادة نسبة الأشغال الفندقية أو زيادة أعداد التدفق السياحي يزيد من حجم الدخل القومي.^{xxv}
- المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق: في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يؤدي الى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن أي أنه يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة تحسن من مستوى المعيشة واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، مما يساعد على التنمية وحلف مجتمعات حضارية جديدة ومتوازنة.^{xxvi}
- * الدور الاجتماعي والثقافي للسياحة:^{xxvii} لقد أولى الباحثون أهمية بالغة للدور الذي تلعبه السياحة في الجانب الاقتصادي خاصة في الدول النامية، وأغفلوا الجوانب الاجتماعية والثقافية في بداية الأمر، لكن سرعان ما التفتوا إلى ضرورة دراسة البناء والنسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات السياحية، باعتبارها من العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب السياح أو تنفرهم لذلك ، وبهذا توجب التعرف على هذا الدور المهم حتى يمكن أخذ التدابير اللازمة للاستفادة منها.
- السياحة تعطي للعنصر البشري أهمية بالغة: لأنها ليست كباقي الصناعات الأخرى تعتمد على الآلات أكثر من اعتمادها على الإنسان، بحيث أنها تعتمد بالدرجة الأولى على العمل الذي يقوم به الإنسان هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها تعمل على تحقيق الرفاهية للإنسان من خلال الرحلات السياحية التي يقوم بها لاستعادة اللياقة الذهنية والعصبية واستجمامه بالشكل الذي سوف يفيد في الإنتاج مستقبلا.
- السياحة تقضي على العديد من المشاكل: فتمنع الركود الاقتصادي وتسمح بإعادة توزيع السكان بشكل أفضل من خلال المشروعات السياحية التي تقام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة، مما يعطي أهمية بالغة للمجتمع الإنساني في تأكيد حقه للاستمتاع بوقت فراغه وحرته في السفر مقابل حقه في العمل وهذا لارتباط ذلك إيجابيا بقضية الإنتاج والتنمية مما يسمح في الأخير بالازدهار المستمر للمجتمع.
- تحقيق التنمية الاجتماعية: فمن خلال إقامة المنشآت السياحية وتطويرها تساعد على الاتصال والاحتكاك بثقافات مختلفة.
- التالف والاندماج اللغوي والثقافي بين المجتمعات: يفضل ارتباط السياح بالبلد أو المنطقة السياحية وتكرار زيارته لها يقوي ذلك من إعجابه بالمقومات الثقافية لها. فيسمح ذلك بتبادل الثقافات اللغات والأفكار المختلفة ويكسب مهارات وخبرات تلك المناطق السياحية مما يجعلهم يأخذون بثقاليدهم وعاداتهم لها.
- تحسين الوضع المعيشي للأفراد والمجتمع ومصدر للتغيير الطبقي: فمن خلال الأفراد الذين يرتبط عملهم بالسياحة بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي العمل في القطاع السياحي أو القطاعات المرتبطة به يحققون إثر ذلك مكانة اجتماعية معتبرة مما يسمح لهم بالتحول من طبقة اجتماعية معينة الى طبقة اجتماعية أخرى أعلى وأفضل.^{xxviii}

- تحقيق التطور الاجتماعي للأفراد والمجتمع: فالاحتكاك المباشر بين السياح وأفراد المجتمع في أماكن الإيواء، الفنادق، القرى السياحية، المطاعم، الأسواق وغيرها. مما يجعل أفراد المجتمع يكسبون قيم السياح فيتعلمون ضرورة وأهمية احترام القوانين والنظام العام ككل. xxix

- تنمية الاهتمام بالمناطق الحضرية والثقافية: فالسياحة تعمل على تعزيز وتقوية الاهتمام بالمناطق التي تعد كمعالم أثرية وثقافية وذلك من خلال إدراكها للسياح بمدى ارتباط هاته المعالم بالنمو والازدهار السياحي. xxx

وبهذا نجد أن السياحة تلعب دورا هاما في كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي الثقافي، وذلك بفضل ما تقدمه من مبادلات سياحية هامة التي تحرز من خلالها نتائج معتبرة واضحة المعالم تدعم به كل القطاعات، فهي بحق تعد صناعة تصديرية تتقارب إيراداتها مع ما تحققه من إيرادات النفطية في بعض البلدان، بالإضافة الى أنها من القطاعات الأكثر قدرة على جلب العملة الاستثمارية الأجنبية المباشرة، ومن ناحية أخرى فإن لها قدرة متميزة في تدعيم الاستثمارات المحلية وتطوير مختلف القطاعات خاصة منها الخدماتية بما يعول لدفع عجلة التنمية وتحقيق الرقي في شتى المجالات.

ثالثا: مدلولات الاقتصاد السياحي.

تنمى الدخل العالمي من خلال السياحة بمعدلات خلال العقدین الآخريين وأصبح العائد من أعمال السياحة يساهم مساهمة فعالة في إجمالي الناتج المحلي لكثير من الدول. حيث تشير تقارير المنظمة العالمية للسياحة الى حد أنه يزيد عن الدخل من القطاعات الأخرى باستثناء قطاع البترول والصناعات المرتبطة به، وصناعة السيارات والصناعات الأخرى باستثناء قطاع البترول والصناعات المرتبطة به، وصناعة السيارات والصناعات الأخرى المرتبطة بها، إذ شهدت صناعة السياحة تطورا هائلا خلال السنوات العشر الأخيرة الى حد أن خبراء هذه الصناعة يعتبرونها الآن أكبر الصناعات في العالم، والسياحة شأنها في ذلك شأن الاتصالات التكنولوجية والمعلومات، حيث شهدت نمو بمعدلات سريعة ومن هنا كان الاهتمام بالاقتصاد السياحي من خلال الأسس التي ترتكز عليها السياحة الى جانب اهم المؤشرات التي تفسر السياحة في الاقتصاد.

1- أسس السياحة: يمكن تلخيص أسس السياحة من خلال العناصر الآتية:

* **الطلب السياحي:** يقصد به طلب سلعة أو خدمة معينة التي يرغب المشترون في الحصول عليها نظير ثمن معين وفي سوق معين وهذا يعني بشكل عام ان الطلب يمثل الرغبة والقدرة على الشراء. xxxi كما أن هناك من يعرف الطلب السياحي على أنه مجموع الوافدين الى البلد ويتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل: xxxii

أ- **عوامل الدفع:** تشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش فيه الفرد مثل طبيعة العمل، الملل، الحاجة النفسية الى التغيير والبحث عن الجديد.

ب- **عوامل الجذب:** تشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية، وهنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

* **خصائص الطلب السياحي:** يتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص التي يمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط أهمها مايلي:

- **الحساسية:** تعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية السائدة في الدول المستقبلية للسياحة. لأنه إذا واجهت إحدى هذه الدول مشكلات اقتصادية كانهيار النظام الاقتصادي أو مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات وكوارث طبيعية، أو انقلابات عسكرية أو مشكلات سياسية أدى ذلك إلى تقلص المد السياحي، إذ أن السائح يبحث دائما عن متعة الترفيه والهدوء ولا يبحث عن التوتر والمشاكل، وفي ذلك يصبح مناخ هذه الدول غير ملائم للحركة السياحية ويقلل الطلب عليها أي هناك ارتباط بين أمن واستقرار المنطقة وبين زيارة الطلب السياحي عليها.

- **المرونة:** يقصد بالمرونة قابلية الطلب السياحي للتغيير تبعاً للظروف والمؤثرات السائدة وكذلك حسب العوامل الاقتصادية في الدول المستقبلية للسياحة التي ترتبط بتغيير الخدمات، فتؤثر هي أيضاً في مرونة الطلب السياحي لأنه كلما انخفضت هذه الأسعار اتجه الطلب أدى إلى الارتفاع، والعكس صحيح كلما ارتفعت خدمات الطلب أدى إلى الانخفاض، لذلك يجب على الدولة المستقبلية للسياحة دراسة مرونة الطلب بين انخفاض الأسعار وارتفاع الطلب.

- **الموسمية:** يقصد بموسمية الطلب السياحي هو اتجاه الطلب إلى الارتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة بالمناخ والعوامل التنظيمية والأعياد أي مواسم معينة، حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام وينخفض في باقي أشهر السنة. والموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسائحين، ولكنها ترتبط أيضاً بمواسم الدول المستقبلية ففي دول أمريكا وأوروبا تزداد الحركة السياحية القادمة منها بشكل واضح في فصل الشتاء، أما الدول العربية فتزداد حركتها في فصل الصيف، بالإضافة إلى فترات الأعياد الدينية ومواسم الحج والعمرة.^{xxxiii}

- **المنافسة:** عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة للسياحة في كثير من الحالات خاصة الدول التي تمتلك آثاراً قديمة يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال أو الدول التي تملك مقومات سياحية من صنع الخالق، وهذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات، مما يجعل المنافسة صعبة جداً.^{xxxiv}

* **العرض السياحي:** يتضمن جميع ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية على سواحها الفعليين والمتوقعين، ويتضمن العرض السياحي عوامل الجذب الطبيعية، تاريخية، الصناعية، وكذلك الخدمات والسلع التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر ومن مكونات العرض السياحي ما يلي:

- **مناخ:** وما يتصف به من اعتدال، جفاف، شمس وهواء.

- **المراكز الصحية الطبيعية:** من عيون معدنية وحمامات ذات الخصائص الشفائية.

- **التضاريس:** وما تحتويه من جبال وبحيرات سهول، شواطئ بحرية، التكوينات الجغرافية من شلالات وكهوف... الخ.

- **النباتات المختلفة:** تشمل المزروعات، الطيور بمختلف أنواعها والأسماك، والحياة البرية، البحرية، ويتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدد من الخصائص الهامة التي تحدد ملامح الرئيسية أهمها:^{xxxv}

- **استخدامه في أماكن تواجده:** يتميز العرض السياسي بأن السائحين ينتقلون إلى الدول والمناطق التي يوجد بها المنتج السياحي المناسب لهم، حيث يستمتعون بكل مقومات السياحة الموجودة في هذه الدول ويستخدمون مختلف الخدمات السياحية كسائر وسائل الاتصال والإقامة والترفيه.

- **عدم المرونة:** يقصد بعدم مرونة العرض السياحي عدم القابلية للتغيير طبقاً لأذواق ورغبات واتجاهات السياح، بل يعكس ما هو بالنسبة للسلع المادية، فالعرض السياحي يصعب تغيير المكونات الرئيسية له كالمقومات الطبيعية أما بالنسبة للخدمات السياحية فإنه يمكن تطويرها وتعديلها إلى حد ما يلائم رغبات وميول شرائح سوقية معينة.

- **السلع السياحية لا تنتقل إلى المستهلك:** ونعني بها أن هذا النوع من السلع يتميز بخاصية تميزه عن باقي السلع الأخرى أي أنها لا تنتقل إلى المستهلك وإنما هو من ينتقل إليها على العكس السلع الأخرى التي تنتقل إلى المستهلك، حيث عرف المنتج السياحي تطوراً هائلاً من حيث الجودة وحتى ابتكار منتجات سياحية جديدة تماشياً مع التطورات التي عرفها العالم من جميع الأصعدة.

- **الإيرادات السياحية:** هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين وما تحققه السياحة كمنشآت اقتصادية، وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها: قوة المنتج السياحي للدولة، مستوى الخدمات السياحية المختلفة، أسعار السلع

والخدمات السياحية في الدولة، طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة المصدرة للسياحة وفي الدولة المصدرة للسائحين الى جانب العلاقة بين الدولتين، حجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدول السياحية. xxxvi

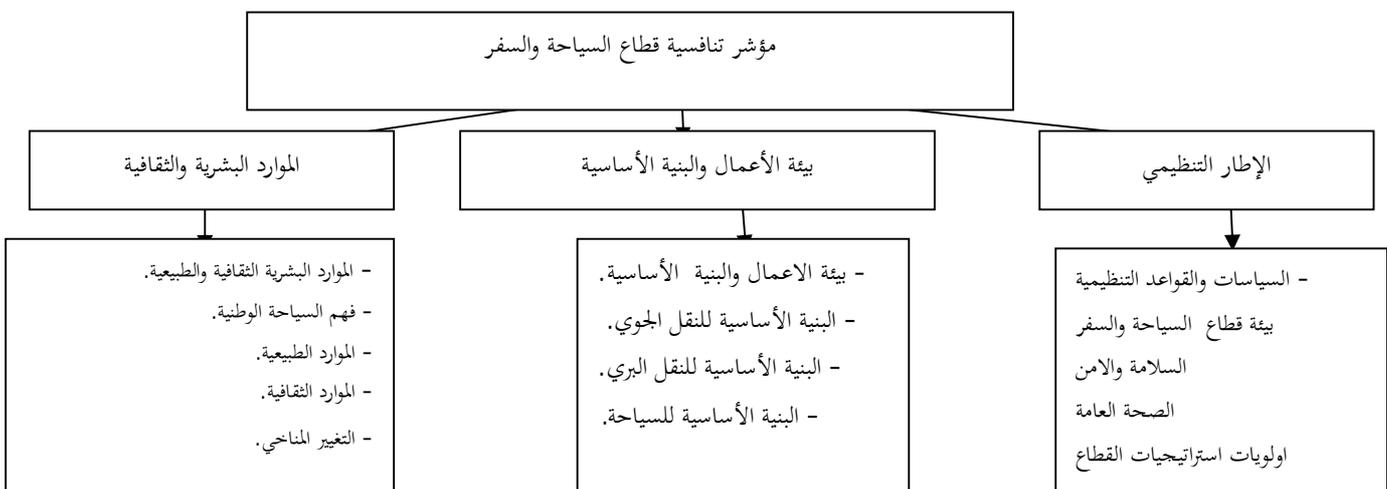
- **الإنفاق السياحي:** يشير الى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية، وكذلك الأشياء الثمينة للاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته، وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه بالإضافة الى الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة، حيث يشمل الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة ويدون في جانب المتحصلات لميزان المدفوعات، ونجد أن حجم الإيرادات يتوقف على حجم ما ينفق داخل الدولة المضيفة، وذلك حسب مجموعات متغيرات منها عدد الليالي الذي يقضيها السائح ونوعية الإقامة... وغيرها. وبهذا تعد السياحة في الاقتصاد أحد مصادر العملاقة والصعبة في ميزان المدفوعات فبواسطته تقاس الأهمية الاقتصادية لميزان الكلي لمدفوعات الدولة. xxxvii

وبهذا يمكن القول أن أسس السياحة تساعدنا على إدراك ماهية اقتصاديات السياحة، مما يجعلنا نفهم أكثر لنشاط الذي يتناوله اقتصاد السياحة وطبيعة المنتجات والخدمات التي تقدمها للأسواق من أجل المنافسة الخارجية باعتبار السياحة هي قاطرة العبور من أجل الوصول الى التنمية المستدامة.

* **مؤشرات القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد:** لقد اهتمت الكثير من المؤسسات الدولية بإعداد تقارير عن مستوى تنافسية الدول في مجالات اقتصادية عديدة وكان أحدثها في مجال السياحة والسفر، حيث أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر عام 2007 وفتح المجال أمام تقييم إنجازات دول العالم في هذا المجال ووضعها في ترتيب تنازلي حسب معايير محددة. يقيس مؤشرات تنافسية السفر والسياحة مدى تنافسية الدول في هذا المجال، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالميا ويستند المؤشر في بياناته الى مصادر عامة مثل مؤسسات دولية للسفر والسياحة، خبراء السفر والسياحة، نتائج استطلاع الرأي، نتائج مستويات سنوية شاملة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي احتواها التقرير. xxxviii

يتولى المنتدى الاقتصادي العالمي بصفة دورية إصدار تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة والسفر والذي يشمل 141 دولة إذ يكون الهدف من خلال إعداده هو قياس وتحديد العوامل والسياسات التي تعمل على تطوير قطاع السياحة والسفر في مختلف الدول، حيث يعطي هذا التقرير دراسة ما بمجموع خمسة عشر (15) مؤشرا فرعيا وقد احتوى مؤشرا على مؤشر التغيير المناخي إذ يجمع في ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي: الإطار التنظيمي، بيئة الأعمال، البنية الأساسية والموارد البشرية والثقافية والطبيعية. ونجد أن تركيب هذا المؤشر يبرز حسب الشكل الآتي: xxxix

الشكل رقم 1: يمثل مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر.



وتجد الإشارة الى أن أول تقرير صدر عن الهيئة شمل 124 دولة منها 10 دولة عربية لكنه توسع في تقاريره اللاحقة ليصل الى 136 دولة سنة 2017 منها 14 دولة عربية.

* واقع تنافسية السياحة لدول شمال إفريقيا للفترة الممتدة ما بين (2007 ، 2015): سيتم التطرق لتقدم تحليل للموقع التنافسي السياحي لدول شمال إفريقيا وفقا لمنهجية المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) سواء من خلال المؤشر الكلي أو المؤشرات الثلاثة الفرعية المكونة لهذا المؤشر وذلك حسب الجدول الآتي: XI

الجدول رقم 1: تمثل مؤشر الكلي للتنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2007، 2015).

الدول	2007		2008		2009		2011		2013		2015	
	الرتبة	الدرجة										
الجزائر	93	3.67	102	3.5	115	3.31	113	3.37	132	3.07	123	2.93
تونس	34	4.76	39	4.41	44	4.37	47	4.39	-	-	79	3.54
المغرب	57	4.27	67	3.91	75	3.86	78	3.93	71	4.03	62	3.81
مصر	58	4.24	66	3.96	64	4.09	75	3.96	85	3.88	83	3.79

من خلال عرض نتائج هذا المؤشر خلال عام 2015 نلاحظ أن المغرب حافظت على ترتيبها من حيث أفضل أداء بين الدول العربية المختارة للمرة الثانية على التوالي إذ تحتل المرتبة 65 عالميا، الا أن الملاحظ أن تونس كانت دائمة الصدارة بين الدول العربية ترتيبا، حيث تحصلت خلال سنة 2011 على المرتبة 47 عالميا وقد تراجع لصالح المغرب في التقريرين الأخيرين التي كانت تدرج على المرتبة 34 عالميا في أول تقرير صادر سنة 2007، أما الجزائر فالملاحظ أنها متواجدة في مؤخرة الترتيب بتصنيفها 132، 123 على التوالي في التقريرين الأخيرين، وهذا ما يعكس فعلا مدى ضعف تنافسية القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا، والدول العربية. نستنتج من الجدول أن التنافسية في القطاع السياحي في دول شمال إفريقيا كمجموعة بعد حساب الدرجة الغير المرجحة لهذا الإقليم في سنة 2015 تساوي 4.5 والتي وضعت الإقليم في المرتبة 83 عالميا وهي مرتبة جد متأخرة ولا تعكس إطلاقا المقومات السياحية التي تتمتع بها هذه الدول بالنظر الى دول أخرى موجودة ضمن الترتيب فالتقرير وأيضا عند النظر في الأسباب الحقيقية لهذه الوضعية التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا نجد منها أسباب ضعف الأداء الفردي لبعض الدول خاصة الجزائر التي توجد في مرتبة متأخرة من دول شمال إفريقيا إقليميا، مما ساهم في تراجع مرتبة هذه الأخير وكذلك ضعف الأداء الكلي لدول شمال إفريقيا. سواء في استقطاب السياح وتوفير الخدمات السياحية ذات الجودة أو البنية التحتية والفوقية المحفزة للطلب السياحي ويرجع التباين الملاحظ في ترتيب دول شمال إفريقيا الى: - الاختلاف في متوسط إنفاق السائح اليومي من دولة الى أخرى بسبب اختلاف الأسواق السياحية المستهدفة من قبل دول شمال إفريقيا ، فنجد مثلا مصر معظم السواح فيها هم من الشرق الأوسط بينما المغرب العربي معظمهم من أوروبا.

- الاختلاف في نوعية السياحة في حد ذاتها فهناك دول تتميز بالسياحة الآنية خاصة في دول المغرب العربي، بينما تتميز السياحة في مصر بالسياحة البعيدة والتي غالبا ما تركز على البحث عن الآثار.

- الاختلاف في مدة الليالي السياحية وإقامة السائح من دولة لأخرى، بالنسبة لدول شمال إفريقيا نجد مثلا الجزائر أقل الدول من حيث الليالي التي يقيمها السائح مما يبرر إنفاقه المنخفض عكس باقي الدول الأخرى.

- التباين في جودة الخدمات السياحية وأيضا في تقارب الخدمات الأساسية للسياحة مع الخدمات المكتملة.

فمن خلال ما تقدم يتبين أن رغم الجهود المبذولة من طرف دول شمال إفريقيا خاصة منها الجزائر في مجال السياحة من أجل تنمية الاقتصاد السياحي لا تزال لم تحقق الأهداف المرجوة والتي لها انعكاسات على الاقتصاد الكلي فضعف الطلب

السياسي يقابله انخفاض في الإنفاق (العملة الصعبة) والذي يؤثر بدوره على الإيرادات فتعكس سلبي على ميزان المدفوعات من جهة وتخفيض من معدلات الادخار من جهة أخرى، مما يقلص من معدلات الاستثمار وهذا ما يفسر محدودية قدرة القطاع على التشغيل وخلق فرص عمل. وبالتالي فحصة الجزائر في السياحة تبقى ضعيفة في الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول الغربية، وهذا واضح من خلال ضعف الإيرادات السياحية، عجز الميزان السياحي وضعف عدد المشتغلين في هذا القطاع. مع ذلك لا يمكن ان ننفي أن هناك جهودا تبذل من أجل النهوض بهذا القطاع نظرا لأهميته من جهة، ونظرا لانخفاض أسعار المحروقات من جهة أخرى.

رابعا: التنمية المستدامة.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث رغم أن جذورها تمتد الى الماضي البعيد فهي بدورها تشمل وتبحث في مختلف المجالات التنموية كالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية للمجتمع المحلي وغيرها. وذلك من خلال البحث في إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحيانا على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للسياحة مع التقليل من إنتاج السلبية وعليه سوف نحاول البحث في هذا المحور من خلال مبادئ، أهداف، أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة التي تحتويها.

1- مبادئ التنمية المستدامة : يمكن إبراز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات الاجتماعية الأخلاقية والسياسية في مجموعة من العناصر أهمها:

*** المشاركة:** بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات والتأثير عليها، ذلك من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:^{xli}

- قدرة المواطنين على تحديد الأولويات في المستوى المحلي.

- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية كما يعرفون حلولاً ممكنة على المستوى المحلي.

- مشاركة المواطنين يمكن ان تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

*** حسن الإدارة والمساءلة:** أي خضوع أهل الحكم والإدارة الى مبادئ الشفافية، المحاسبة، الحوار، الرقابة والمسؤولية من أجل تجنب الفساد.

*** التضامن:** التضامن بين الأجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وتأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

*** حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:** يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض، بالإضافة الى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أقل بكثير وأكثر فعالية من العلاج، حيث تسعى معظم البلدان الآن الى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية، وتضع معظمها الحسابات والتكاليف عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة.^{xliii}

*** تحقيق المعرفة:** يجب أخذ التدابير لتعزيز التعليم والوصول الى معلومات تحفز الابتكار الوعي والمشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة.

*** استيعاب التكاليف:** بمعنى أن قيمة السلع والخدمات يجب ان تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم والاستهلاك الى التخلص النهائي.

* الإنتاج والاستهلاك المسؤول: يجب إجراء تغييرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية والبيئية باعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد.^{xliii}

2- أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها نجد مايلي:^{xliv}

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة، الإصلاح، التهئية وتعمل على ان تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة: وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد، تنفيذ، متابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على الأساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المختلفة، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

- تحقيق استغلال واستخدام عقلا ني للموارد: نجد أن التنمية تتعامل مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلا ني.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح الجديد منها في تحسين نوعية حماية المجتمع وتحقيق أهداف المنشودة دون أن يؤدي ذلك الى مخاطر وأثار بيئية سلبية.

- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئة وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنية تحتية لإدارة المخاطر والتقلبات لتأكد المساواة في تقاسم الثروات بين الاجيال المتعاقبة في الجيل نفسه.

3- أبعاد التنمية المستدامة: تتشكل التنمية من أربعة أبعاد متكاملة ومترابطة في بينها، فإذا لم تتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة، وهي متمثلة في البعد البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي، التكنولوجي.

أ- البعد البيئي: يتمثل هذا البعد للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام وبالتالي فكل خطة استراتيجية تنموية يجب أن تراعي قيود الطبيعة وحدود مواردها، وأن تحافظ على الحقوق البيئية للإنسان الحالي والأجيال القادمة.^{xlv}

وبهذا تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على مواردها كالمياه العذبة وترشيد استخدامها وحماية سائر المسطحات المائية من التلوث، مع ضبط الاستهلاك للموارد كالغابات، المراعي، الأراضي الزراعية، والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، ويتحدد نجاح التنمية المستدامة بمدى توفر موارد الطاقة وتعدد مصادرها وقدرة البيئة على استيعاب مخلفات استخدامها.

فعلى العموم يتمحور موضوع البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكرها كالاتي:^{xlvi}

- الطاقة، التنوع البيولوجي القدرة على التكيف، الإنتاجية البيولوجية.
وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزان، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بالهواء.

ب- **البعد الاجتماعي:** ويتمثل هذا البعد في مجموعة من العناصر مثل:

- **تثبيت النمو الديمغرافي:** ويعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ذلك أن النمو السريع يحدث ضغطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات لتوفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد ما يجد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية.^{xlvi}

- **مكانة الحجم النهائي للسكان:** للحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية أهمية أيضا، لأن حدود الأرض في إعانة الحياة البشرية غير معروفة بدقة وبالنسبة لعدد السكان يتوقع أن يصل الى 11 مليار نسمة في سنة 2100، وضغط السكان حتى بالمستويات الحالية عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

- **أهمية توزيع السكان:** إن توسع المناطق الحضرية ولا سيما في المدن الكبرى له عواقب بيئية ضخمة على المدن، حيث يتم رمي النفايات والمواد الملوثة فتشكل خطرا على السكان وتدمر النظم البيئية المحيطة بها، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة نحو المدن.

- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** تهدف التنمية المستدامة الى استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية الى الذين يعيشون في فقر متقع، وذلك يعني توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية.

- **الصحة والتعليم:** إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع باقي الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد الفلاحين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات والأراضي والتنوع البيولوجي.

- **أهمية ودور المرأة:** للمرأة أهمية خاصة ففي كثير من الدول النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية والرعية وغير ذلك من الأعمال الشاقة، كما أنها أول من يقدم الرعاية للأطفال ومع ذلك كثيرا ما نتلقى صحتها وتعليمها الإهمال مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، وبالتالي ففي شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

- **الأسلوب الديمقراطي في العالم:** إن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل السياسات الوطنية، من تحقيق الحرية، الأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

ج- **البعد الاقتصادي:** نجد من العناصر التي يحتويها هذا البعد هي:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستخدمون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية، ومن ذلك مثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أعلى بـ10 مرات من المتوسط في البلدان النامية مجتمعة، كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج العالمي وتملك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ عدد سكانها من سكان الكرة الأرضية فهي تستهلك 12 ضعف ما تستهلكه دول الجنوب ويبلغ دخل الفرد فيها 20 ضعف من متوسط الدخل الفردي في دول الجنوب.^{xlvi}

- **الحد من التفاوت في المداخل:** يعنى الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصناعية في البلدان الصناعية وإتاحة حياة أراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أراضي، كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول

النامية في تقدم القروض الى القطاعات الاقتصادية الغير الرسمية وإكسابها الشرعية وتحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية.

- **إيقاف تبديد الموارد:** التنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية تلتخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين كفاءة استخدام الطاقة بما يسمح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية وإحداث تغيرات جذرية في أسلوب الحياة^{xlix}. إلا أنه يجب التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية الى البلدان النامية.

- **المساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجحة لتخفيف عن عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، حيث تسمح بالحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع¹.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجتها:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي للموارد الطبيعية كالمحروقات كان كبيرا، يضاف الى هذا ان الدول الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تصبح بالصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف وتستخدم الموارد بكثافة اقل في القيام بتحويل اقتصادياتها الى حماية النظم الطبيعية والعمل معها.

- **د- البعد التكنولوجي:** هو الذي يهتم بالتحول الى تكنولوجيا أنظف تساعد المجتمع للوصول الى عصر يستخدم فيه القدر الكافي من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من التكنولوجيا ليست انبعاث الغازات الملوثة وإنما استخدام معايير تؤدي الى الحد من تدفق النفايات وإعادة تدويرها داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية وتساندها. ويكون تجسيد هذا البعد من خلال تتبع المعايير الآتية:ⁱⁱ

- **العمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير:** يؤدي هذا المعيار الى حماية صحة الإنسان، مع وجود الرفاهية الاجتماعية والبيئية في آن واحد، مما يؤدي الى خفض تكلفة التلوث والتحكم فيه.

- **إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة:** وهذا يعني انه يجب على العالم التركيز على الطاقة المتجددة التي تلغي الحاجة الى الوقود المسبب للتلوث.

- **أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة:** يعني ذلك أن هناك تكنولوجيا تصون البيئة من خلال التأييد العام لتطوير تكنولوجيا القطاع الخاص الذي قد يكون حلا للمشكلات التقنية.

- **أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية:** يعني أن يكون هناك تباين بين الفوائد العامة والفوائد الخاصة، حيث يحصل مبتكر هذه التكنولوجيا على نسبة أرباح تؤدي الى استرداد عائد الاستثمارات التي أنفقها على البحث والتطوير. فمن خلال الأبعاد التي احتوتها التنمية المستدامة يتبين لنا درجة اهتمام العالمي بأهمية السياحة في تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما عزز ذلك من الوعي دوليا وإقليميا.

4- مؤشرات التنمية المستدامة: تتحدد مؤشرات التنمية المستدامة في ثلاثة عناصر رئيسية وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية، لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة زمنية الى أخرى ومن منطقة الى أخرى، نظرا لاختلاف أهداف التنمية وتعددتها واختلاف الأولويات. كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية. بحيث أن هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، على أساس أن هذه التغيرات مستقلة، بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط

الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية أي تغيير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى، وفيما يلي بعض مؤشرات التنمية المستدامة والتي نذكر منها مايلي:

أ- **المؤشرات الاقتصادية:** وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية للدولة ما في فترة زمنية معينة وتتلخص هذه المؤشرات في: ⁱⁱⁱ

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه مع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا. فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة، وقد شهد نصيب الفرد العربي ارتفاعا من 2096 دولار عام 1995 إلى 2492 دولار عام 2003 غير أنه مازال منخفضا مقارنة مع 7804 دولار على المستوى العالمي و4045 دولار على صعيد الدول النامية.

- **نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد بها مؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأموال الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. حيث يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج. فتشير الإحصائيات إلى انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية من 21.9% في عام 1990 إلى 20.5% عام 2003. وتتفاوت النسبة بين الدول العربية ففي قطر وصلت إلى 31.5% أما في الجزائر بلغت 29.5% عام 2003.

- **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر رصيد الحساب الجاري ودرجة مديونية الدول ويساعد على تقييم قدرتها في تحمل الديون. فيرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

- **صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

ب- **المؤشرات الاجتماعية:** تتمثل في نوعية الحياة المشتركة العامة، وهي كانعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد للحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وفي تحقيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية والمستقبلية وهي تشمل كل من:

- **المساواة الاجتماعية:** تعكس بدرجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة في الحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد، إتاحة الفرص، اتخاذ القرار، وتتضمن الحصول على عمل والخدمات العامة منها الصحة، التعليم، العدالة، المساواة. كما يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة. ⁱⁱⁱⁱ

- **معدل البطالة:** يشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين، كنسبة مئوية من القوى العاملة.

- **الأمن:** يتعلق بالتنمية المستدامة فالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديموقراطية والسلام الاجتماعي يعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي الناس من الجريمة، ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة للفرد وتحترم حقوق الإنسان، ويتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

- **معدل النمو السكاني:** يقيس هذا المؤشر النمو السكاني للسنة ويعبر عنه بنسبة مئوية، وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق (صغر النمو السكاني) أي تساوي معدلات الوفيات مع معدلات المواليد، مع تجنب عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني حتى لا يصل إلى ما يسمى بالتراجع السكاني، كما يمكن متابعة النمو السكاني من خلال استخدام التنبؤات. ^{liv}

- **نوعية الحياة:** يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يشير لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي التي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.
- **التعليم:** يعتبر التعليم عملية مستمرة طول العمر وهو مطلب رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة وهناك ارتباط حسابي مباشر بين مستوى التعليم في دولة وما مدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي وهو يتمحور حول ثلاثة أهداف هي:
- إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة وزيادة النوعية العامة.
- مستوى التعليم يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون الى الصف الخامس من التعليم.
- **محو الأمية** ويقاس بنسبة لكبار المتعلمين في المجتمع، فيحسب هذا المؤشر كل نسبة من الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، مما يبين نسبة المشاركة في التعليم.^{iv}
- **السكن:** يتمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين من تخطيط عمراني وحضري للمدن ووضع خطط لاستيعاب الحاجة المتزايدة لها. ويبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ وبيوت غير لائقة في عام 1992 بحدود 500 مليون نسمة ويتوقع أن يضاف الرقم خلال الفترات اللاحقة.^{lvi}
- **الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة.
- **ج- المؤشرات البيئية:** تتمثل المؤشرات البيئية في كل من:
- **الغلاف الجوي:** ويشمل ذلك التغير المناخي و ثقب الاوزون ونوعية الهواء، وانعكاس ذلك على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي، حيث هناك ثلاثة مؤشرات تتعلق بالغلاف الجوي وهي:
- التغير المناخي ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون ويتم قياسه من خلال الاستهلاك للموارد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.^{lvii}
- **الأراضي:** ونجد من أهم المؤشرات المتعلقة باستخدام الأراضي هي:
- الزراعة ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحات الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدلات قطع الغابات.
- التصحر ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- الحضرية ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.^{lviii}
- **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** بما أن البحار والمحيطات تشغل نسبة 70% من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء، ومن أهم المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي:
- المناطق الساحلية وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية أو نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- مصائد الأسماك أي وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.^{lix}

-المياه العذبة: لاشك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسية، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث. وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضها للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية ، وتقاس نوعية المياه بتركيز الاكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.^{ix}

-التنوع الحيوي: ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

- الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

- نسبة الكائنات المهددة بالانقراض.

فمن خلال عرض لمختلف المبادئ، الأهداف، الأبعاد والمؤشرات التي تحتويها التنمية المستدامة سنحاول أن نتعرف على المتطلبات الأساسية التي تركز عليها السياحة من أجل الوصول الى ما يسمى بالتنمية السياحية المستدامة في ظل الاقتصاد السياحي الذي تبنيه كل دولة لنفسها.

*** متطلبات تحقيق التنمية السياحية المستدامة:** فلتحقيق تنمية سياحية شاملة ومستدامة نخدم الاقتصاد السياحي سنحاول عرض مجموعة من الإجراءات والوسائل التي من شأنها الملائمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والنظم الاجتماعية وتعظيم الفوائد الاقتصادية من جهة أخرى، وذلك بهدف تطبيقها وتحسينها على أرض الواقع ومن بين هذه المتطلبات نجد: ^{ixi}

- القوانين والتشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة على أن تأخذ في الاعتبار ضرورة النظر لمكونات البيئة السياحية كوحدة واحدة في أي نظام بيئي متكامل غير قابل للتجزئة.

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتسهيل المراقبة الحذرة لسلوكهم اتجاه البيئة السياحية، وإيجاد أنظمة وقوانين تضمن السيطرة على اعداد السياح الوافدين وكذا توفير الأمن والحماية بدون احداث أضرار بيئية.

- تحديد الفترة الاستيعابية للمواقع السياحية، بحيث يحدد اعداد السياح الوافدين من المنطقة السياحية وتفاذي الازدحام خاصة في المناطق الاثرية والتاريخية حتى لا يؤثر على البيئة الطبيعية والثقافية ويعرضها للضرر.

-نشر الوعي السياحي والثقافة البيئية بين السكان المحليين، فغالبا ما يكون هؤلاء سبب في التخريب والتدمير البيئي لدواعي مادية مع الحرص على وجود اللافتات الارشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

- تشجيع اقامة المشاريع التي توفر الدخول للسكان المحليين مثل الصناعات الحرفية والتقليدية والعمل كمرشدين سياحيين.

- تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالقطاع السياحي لإنجاز اقامة المحميات الطبيعية والتراثية وادارتهم من قبل كوادر بشرية مؤهلة، واعتماد السياحة البيئية كوسيلة ملائمة لتسويقها وكنمط من الانماط السياحية التي يمكن من خلاله تحقيق التنمية السياحية الشاملة والمستدامة.

خاتمة:

فمن خلال ما سبق نستنتج ان السياحة تلعب في العصر الحالي دور الصناعة المتكاملة في الاقتصاد، حيث تساهم في بنائه من خلال سعيها لتحقيق كل من التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وهذا في كثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها. فيعتبر التوسع القوي والمستدام للنشاط السياحي العالمي أحد أهم الظواهر التي تؤثر على الاقتصاد الذي يتسم به هذا العصر فيشمل كافة النشاطات الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بتقديم الخدمات للسياح، لذلك تولي الكثير من الدول

اهمية خاصة للسياحة في استراتيجيات تنميتها الوطنية، والنهوض بهذا القطاع يمثل فرصة حقيقية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة نظرا لارتباطه بفروع وقطاعات أخرى من شأنها احداث حركية كبيرة في اتجاه خلق عدد كبير من مناصب العمل المباشر وغير المباشر، وبهذا يتلخص دور السياحة في تعزيز الاقتصاد السياحي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال حصرها في اطارها الايجابي كظاهرة اقتصادية اجتماعية وثقافية ذات آثار ايجابية على البيئة، مما يمكن الحل لعملية الاستدامة، وجعلها كمنشآت إنساني يحفظ حق الأجيال اللاحقة في هذا النشاط وفي هذه البيئة، وذلك على غرار استدامة الصناعات الأخرى، مما يسمح بظهور مفهوم جديد ونوع جديد من السياحة وهو ما يسمى بالسياحة المستدامة التي تستعمل على التوفيق بين مصالح السائح ومصالح المنطقة المضيفة لهم، بما يضمن الاستمرارية لها بكل مكوناتها دون الاستنزاف أو التخریب أو التشويه، وتمر هذه الاستدامة بطبيعة الحال عن طريق استدامة الابعاد المختلفة للنشاط السياحي وهي الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الاستدامة البيئية على وجه الخصوص.

التوصيات: بناء على هذه الدراسة يمكن طرح مجموعة من التوصيات لخدمة القطاع السياحي ودوره في الاقتصاد من أجل الوصول الى تنمية سياحية مستدامة وهي تتمثل في:

- العمل على تطوير التعليم السياحي من خلال استحداث معاهد ومراكز متخصصة.
- تشجيع الشراكة والتعاون بين الأكاديميين والمهنيين من خلال اقامة المؤتمرات والتظاهرات للنهوض بالقطاع، والعمل على إنشاء بنوك متخصصة في مجال السياحي من أجل توفير الدعم والتمويل اللازمين للمنشآت السياحية .
- استغلال التطور التكنولوجي في خدمة السياحة وتبني مدخل السياحة الالكترونية للتعريف بالمنتج السياحي والترويج له.
- تسخير وسائل الاعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة خاصة التي تزخر بها بلدنا الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الشاملة.
- العمل على امكانية تحقيق تنمية سياحية مستدامة خاصة في الجزائر وهذا كبديل تنموي لقطاع المحروقات.
- ضرورة الاهتمام بالموارد السياحية وحماتها واستغلالها العقلاني لضمان تنمية سياحية مستدامة.
- كما نقترح في الأخير إدخال مادة التربية السياحية، ومادة السياحة البيئية في المقررات التربوية، والاقتصاد السياحي في الجامعة من اجل التخصص فيه أكثر.

قائمة المراجع :

- أمنال شوقي عبد الله :جغرافية السياحة ،ط1 دار الوفاء للنشر والتوزيع ،مصر، 2011،ص11
- ⁱDictionnaire la rousse ,librairie,France,p578
- محمد مسعد: الاطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، دون طبعة،دار المكتبة العربي الحديث للنشر والتوزيع ،مصر،2011،ص62ⁱⁱⁱ
- ^{iv} رشيد فراح، ويوسف بودة؛ دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد 100،ص12،2012
- ^v خالد عواش : السياحة مفهومها، أركانها، انواعها، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص37،35^v
- ^{vi} محمد البنا: اقتصاديات السياحة والفندقة، دار الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2009،ص7
- ^{vii} لمياء السيد حنفي، فتحي محمد الشرقاوي: الاتجاهات الحديثة في السياحة، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية،2008،ص100^{vii}
- ^{viii} أحمد فوزي ملوخية: التنمية السياحية، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع الاسكندرية،2007،ص41
- ^{ix} نوال جمعون : دور التمويل المصرفي في التنمية، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،ص25
- نشوى فؤاد: التنمية المستدامة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص9

- ^{xi} بدوي عبد القادر: أهمية التسويق السياحي في التنمية السياحية المستدامة بالجنوب الغربي، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة 10/9 مارس، ص4
- ^{xii} حباية عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص116
- ^{xiii} Jean Pier Lazoto : Géographique du tourisme, Paris, 1990,p13
- ^{xiv} عثمان محمد غنيم، وماجد أبو زنت: التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دارالصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص25،
- ^{xv} ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران، الأردن، 2008، ص ص 14. 15.
- ^{xvi} سورة قريش الآية 2، 1 من القرآن الكريم.
- ^{xvii} نعيم الطاهر، سرب إلياس: مبادئ السياحة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص14
- ^{xviii} ماهر عبد العزيز توفيق، نفس المرجع السابق، ص ص 17، 18
- ^{xix} هالة عبد الرحمان الرفاعي: التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1998، ص ص 30، 29
- ^{xx} نعيم الطاهر وسراب إلياس: مبادئ السياحة، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2007، ص29
- ^{xxi} سليم العمراوي: مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد36، 2013، ص101
- ^{xxii} علي موفق: أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2002، ص21
- ^{xxiii} Alain Mespier, Pierre bloc-Duraffour: Tourisme dans le monde, 6ème édition, paris,2005,p53.
- ^{xxiv} آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد: إدارة المنشآت السياحية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص32
- ^{xxv} موفق عدنان، عبد الجبار لحميري: أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، بدون طبعة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص15
- ^{xxvi} مثنى طه الحوري، السيد إسماعيل محمد الدباغ: اقتصاديات السفر بالسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص162
- ^{xxvii} حمزة عبد الحلیم درادكه وآخرون: مبادئ السياحة، ط1، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص160
- ^{xxviii} أحمد جلاد: الجغرافيا السياحية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص25
- ^{xxix} عبد القادر إبراهيم حماد، عبد ناصر محمود: مدخل الى جغرافيا السياحة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص148
- ^{xxx} حمزة عبد الحلیم درادكه وآخرون: المرجع نفسه، ص257
- ^{xxxi} مروان السكر: مختارات في الاقتصاد السياحي، ط1، دار مجداوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص ص 23، 22
- ^{xxxii} أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، ط1، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2007، ص 41
- ^{xxxiii} محمد الصيرفي: التخطيط السياحي، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص 43، 44، 48
- ^{xxxiv} بلاطة مبارك الحواش خالد: سوق الخدمات السياحية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير جامعة الجزائر، العدد 04، 2005، ص ص 14،
- 163
- ^{xxxv} بوفليج نبيل، تقروت محمد: دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر، الواقع والآفاق، 12، 11، 10 ماي 2010 بجامعة البويرة، ص4
- ^{xxxvi} بوفليج نبيل، تقروت محمد: المرجع نفسه، ص6
- ^{xxxvii} عبير عطية: التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الاسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 131
- ^{xxxviii} غرفة الشرقية، للاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية (الفرص والتحديات)، مركز الدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، 2011، ص35

- ^{xxxix} World Economic forum, The travail et tourisme competitivensreport , 2013, p08.
- ^{xl}World Economic forum, Ibid, reports (2007,2008, 2009,2011, 2013,2015),p p09,10,11.
- ^{xli} Jean Luc Bourdages: Le Développement durable, édition bibliothèque du parlement, Canada,1997,pp07,11
- ^{xlii}عالم محمود حسين سالم: واقع إمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، أطروحة دكتوراه، جامعة فلسطين، 2008 ص33
- ^{xliii}Développement durable environnement et parcs, article 6, pp12
- ^{xliv}ناجي أحمد عبد الفتاح: التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص ص، 72،73
- ^{xlv}عبد القادر بلخضر: استراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة الماجستير (غير منشورة) معهد علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 99
- ^{xlvi}ماهر عبد العزيز توفيق: مبادئ إدارة الفنادق، الأردن، 1997، ص ص12، 13، 14
- ^{xlvii}خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2007، ص ص32، 33
- ^{xlviii}بوعشة مبارك: التنمية المستدامة، مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يوم 07، 08 /04 /2008، بجامعة سطيف، ص55
- ^{xlix}عبد القادر بلخضر، نفس المرجع السابق، ص 99
- ⁱبن طيب هدايات خديجة، بنوت لطيفة: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد يوم07، 08 /04 /2008، جامعة سطيف 272
- ⁱⁱخالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2007، ص 37
- ⁱⁱⁱناجي أحمد عبد الفتاح: التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص ص 160، 161
- ^{liii}مريزق عاشور: من التنمية البشرية الى التنمية البشرية المستدامة، الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدينة يوم 06 /07 /2006، ص 6
- ^{liv}راضية مدي: آليات تمويل مشاريع التنمية البشرية، حالة الجزائر، مذكرة تخرج تخصص تمويل، جامعة بسكرة 2008 /2009، ص 31
- ^{lv}مريزق عاشور: نفس المرجع السابق، ص7
- ^{lvi}ناجي أحمد عبد الفتاح: التنمية المستدامة في المجتمع النامي، مرجع سابق، ص16
- ^{lvii}عبد الجبار محمود العبيدي: خرافة التنمية والتنمية المستدامة، دار الحامد للنشر، الأردن، 2008، ص34
- ^{lviii}خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 38
- ^{lix}ناجي أحمد عبد الفتاح، نفس المرجع السابق، ص ص 155، 157
- ^{lx}عبد الجبار محمود العبيدي، نفس المرجع السابق، ص 42
- ^{lxi}منال شوقي، عبد المعطي أحمد: أسس التخطيط السياحي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص ص56، 55